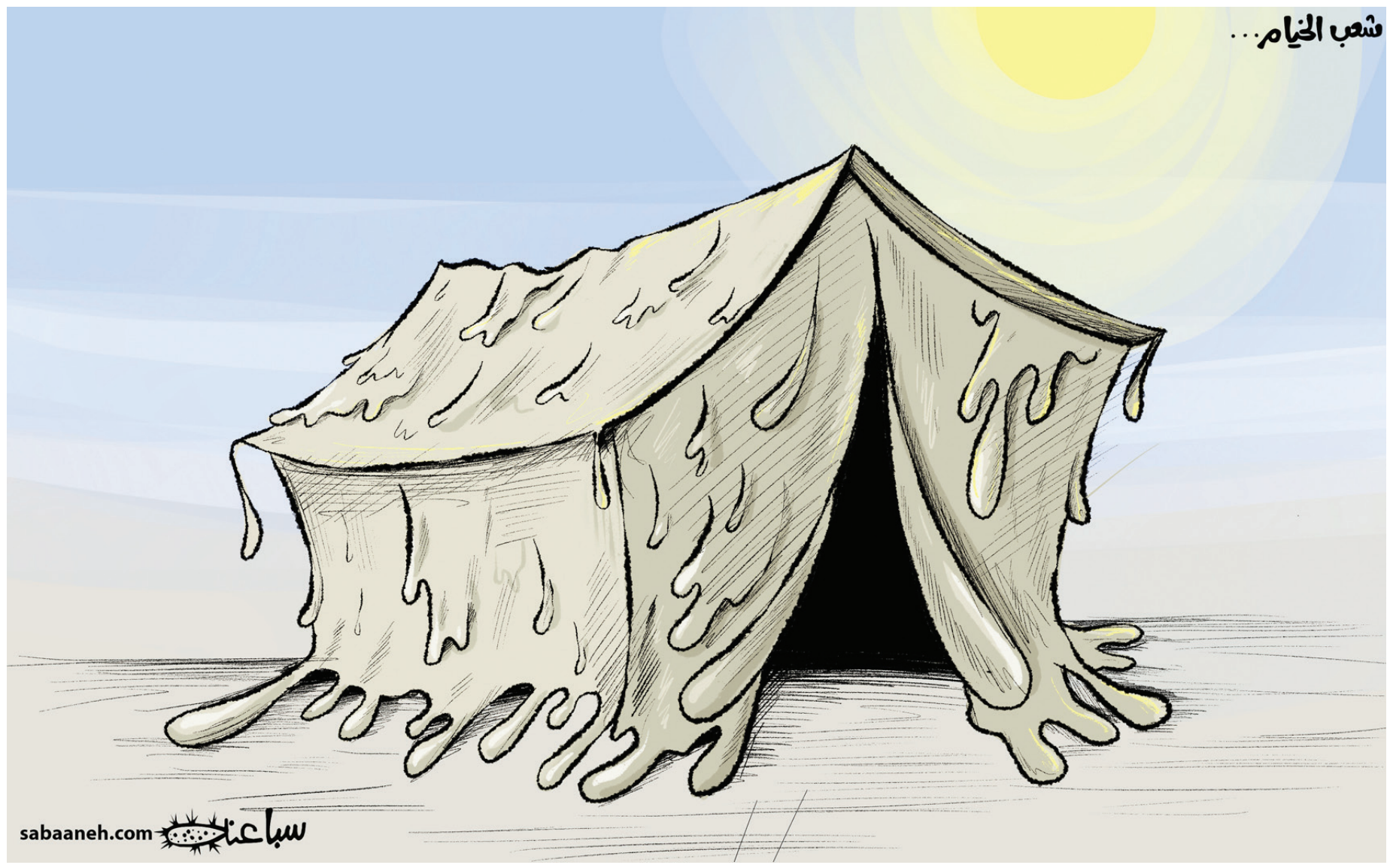


## إردوغان يطمح إلى توسيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك

**اسطنبول- أ.ف.ب-** قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أمس الأربعاء إنه يأمل في انضمام مزيد من دول المنطقة إلى اتفاق دفاعي أبرمته تركيا والسعودية وباكستان الأسبوع الماضي، معتبرا أنه قد يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

ووقعت الدول الثلاث الجمعة في مكة بالسعودية «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، في وقت تواجه المنطقة تداعيات الحرب الأميركية الإيرانية المستمرة منذ خمسة أشهر، التي امتدت لتطال أطرافا إقليمية وعطلت حركة الملاحة عبر مضيق هرمز والبحر الأحمر.

وقال إردوغان في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية إن «رؤيتنا له (الاتفاق) لا تقتصر على الدول الثلاث، بل نطمح إلى أن يتوسع، وربما تتوافر الظروف المناسبة يوما ما لكي تجتمع جميع دول المنطقة تحت مظلته».

وشدد الرئيس التركي على أن الاتفاق لا ينبغي اعتباره مجرد استجابة ظرفية للتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، قائلا إن هدفه الأساسي هو تعزيز الردع والتضامن بين الدول المشاركة و«حماية الاستقرار الإقليمي».

وكان وزير الخارجية التركي هاكان فيدان قال السبت إن من المهم أن تضطلع دول المنطقة بدور أكبر في إدارة شؤونها، معتبرا أن «القوى الخارجية المهيمنة لا تسهم في حل مشكلات المنطقة، بل تفاقمها»، من دون أن يسمي أي دولة.

وتوقع فيدان انضمام مصر «في المرحلة المقبلة» إلى الاتفاق.

ولم تعلق القاهرة على الاتفاق أو على تصريحات فيدان، الذي من المقرر أن يزور مصر اليوم الخميس.

وتربط مصر وتركيا علاقات تعاون عسكري، لكن القاهرة لم تعلن حتى الآن نيتها الانضمام إلى الاتفاق.

وقال إردوغان إن الاتفاق جاء نتيجة «الظروف الجديدة» في الشرق الأوسط، في ظل سعي دول المنطقة إلى تحمل مسؤولية أكبر عن أمنها واستقرارها.

واعتبر أن «قضايا المنطقة ينبغي أن تصل إلى الحلول من قبل الفاعلين الإقليميين»، محذرا من «الوصفات المفروضة من الخارج».

وتابع الرئيس التركي أن «مستقبل المنطقة لا يمكن أن يرسم بمعزل عن إرادة دولها»، مؤكدا أن الهدف ليس تشكيل «تكتلات إقصائية»، بل بناء نظام للتعاون الإقليمي يقوم على احترام السيادة ووحدة الأراضي والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة.

وقال إردوغان إن الاتفاق يهدف كذلك إلى تعزيز التعاون الأمني وإتاحة المجال أمام «تطوير مشاريع مشتركة في الصناعات الدفاعية».

## الرئيس يستقبل السفراء العرب المعتمدين لدى تركيا

أنقرة- وفا- استقبل الرئيس محمود عباس، في مقر إقامته بالعاصمة التركية، أنقرة، السفراء العرب المعتمدين لدى جمهورية تركيا، إذ أطلعهم على الأوضاع في فلسطين في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين بحق شعبنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة.

كما تطرق الرئيس إلى التحضيرات الجارية للاستحقاقات الوطنية المقبلة، وجدد تأكيده عقد الانتخابات التشريعية المقررة في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، تكريسا للخيار الديمقراطي وترسيخا للشرعية الوطنية.

### زامير أمر بتعزيز قوات الاحتلال في قصرة

## كاتس: لن ننسحب من لبنان وغزة وسوريا

**رام الله- الحياة الجديدة-** أعلن وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمس الأربعاء، أن الجيش سيبقى في ما تسميه إسرائيل «المناطق الأمنية» في لبنان وسوريا وقطاع غزة، وأنه أصدر تعليمات للاستعداد لـ«بقاء طويل الأمد»، بالتوازي مع استمرار هدم المنازل والمنشآت في جنوب لبنان.

وفي الضفة الفلسطينية المحتلة، دفع رئيس أركان الجيش، إيال زامير، بتعزيزات عسكرية إلى بلدة قصرة جنوبي نابلس، من دون إعلان إخلاء المستوطنين الذين يحاصرون عائلات فلسطينية ويقيمون خياما في محيط منازلها.

وجاءت تصريحات كاتس خلال جولة أجراها في الجنوب اللبناني، وقال خلالها إن «الجيش هنا ليبقى في مناطق الأمن في لبنان وسوريا وغزة، وليدافع عن دولة إسرائيل بأكملها»، مضيفا: «نحن هنا في الأعلى وهم في الأسفل. أوعزت إلى الجيش باتخاذ جميع الخطوات المطلوبة للاستعداد لبقاء طويل الأمد في المنطقة».

وحسب بيان لوزارة جيش الاحتلال، تلقى كاتس خلال الجولة إحاطة من قادة الجيش بشأن نشاط القوات، وبحث معهم «الاستعداد العملياتي المطلوب للمعركة المتوقعة مع حزب الله لاحقا».

وقال كاتس، متحدثا من منطقة قلعة الشقيف: «إن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من منطقة الأمن هذه»، مضيفا: «أقف هنا في قلب منطقة الأمن، من شاطئ البحر غربا وحتى منطقة الشقيف ومداخل جبل الشيخ شرقا».

وتابع: «الجيش موجود هنا لحماية بلدات الشمال وقواته، وسنطهر هذه المنطقة ونضمن أمن سكان الشمال، ولن ننسحب بأي حال من مناطق الأمن؛ لا في لبنان، ولا في سورية، ولا في غزة».

وربط كاتس هذا التوجه بهجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وقال إن «الدرس هو أننا نحمي السكان من خلال وجود الجيش هنا، في هذه الأماكن»، معتبرا أن قلعة الشقيف تجسد هذه السياسة بقوله: «نحن في الأعلى، وهم في الأسفل، السكان محميون، الجيش في الداخل، و200 ألف من السكان في الخارج».

وأضاف، وفقا لموقع «عرب 48»، أن «القوات الإسرائيلية تدمر ما تحت الأرض وكل البنى التحتية» التي تقول إسرائيل إن حزب الله أقامها في المنطقة، قبل أن يقول صراحة: «نحن نهدم جميع المنازل في المنطقة»، مختتما: «نحن هنا في الأعلى، هم في الأسفل، السكان في الخارج، الجنود في الداخل، والمنازل مدمرة».

وتأتي تصريحات كاتس في وقت تواصل إسرائيل عمليات الهدم والتفجير في بلدات جنوب لبنان.

وفي الضفة المحتلة، عقد زامير تقييما للوضع مع قائد المنطقة الوسطى ورئيس شعبة العمليات وقادة عسكريين، على خلفية الأحداث في بلدة قصرة، حيث تحاصر مجموعات من المستوطنين عائلات فلسطينية في منازلها منذ أيام.

وقال جيش الاحتلال إن زامير أمر «بمواصلة الإجراءات لتعزيز النظام والسيطرة العملياتية في المنطقة ومنع استمرار الأحداث الخطيرة»، ووجه بإرسال كتيبة مشاة نظامية إضافية إلى المنطقة، إلى جانب إبقاء قوات أخرى في الاحتياط.

وأضاف أن النشاط يجري بالتعاون مع شرطة الاحتلال وجهاز (الشاباك)، بهدف «إعادة النظام والحفاظ على الأمن في المنطقة ومحاسبة مثيري الشغب».

كما أوعز زامير، حسب البيان، إلى قوات الاحتلال في الضفة بـ«تشديد قواعد التصرف واستخدام القوة في أحداث من هذا النوع»، بالتوازي مع ما وصفه الجيش بمهمته الأساسية المتمثلة في «إحباط الإرهاب وتعزيز الدفاع عن الاستيطان».

## البرلمان اللبناني يقر قانونا للعفو العام للمرة الأولى منذ العام 1991

**بيروت- أ.ف.ب-** أقر البرلمان اللبناني أمس الأربعاء قانونا للعفو العام هو الأول من نوعه منذ العام 1991، ويفترض أن يستفيد منه تباعا آلاف من المحكومين والموقوفين والمطلوبين.

وطالبت قوى سياسية لبنانية على مدى سنوات بإقرار القانون، لكن انقسامات عميقة حالت دون ذلك. ولم تعلن السلطات بعد عدد المستفيدين منه.

وأعلنت رئاسة مجلس النواب في بيان «إقرار اقتراح قانون يرمي الى منح عفو عام وتخفيض مدة بعض العقوبات بشكل استثنائي معدلا».

وتهدف الخطوة بالدرجة الأولى لتخفيف الاكتظاظ من السجون إذ يقبع موقوفون منذ أعوام دون محاكمات.

وحسب النائب عماد الحوت، وهو من المشرعين الذين واكبوا النقاشات لإقرار العفو، تم بموجب القانون الجديد تخفيض عقوبات المحكومين بالإعدام والمؤبد الى 17 سنة سجنية، أي ما يعادل 12 عاما وتسعة أشهر.

وحسب احصاءات مديرية السجون، بلغ عدد المحبوسين 6268 شخصا حتى 30 آذار/مارس. وكانت الهيئة الوطنية لحقوق الانسان أفادت في تقريرها السنوي لعام 2025، أن نسبة الاكتظاظ في السجون بلغت 300 في المئة.

وعاد إقرار العفو العام إلى التداول بعد الإطاحة بالحكم السابق في سوريا أواخر العام 2024، لا سيما في ما يتعلق بمعالجة ملف من يعرفون بـ«الموقوفين الاسلاميين» الذين تم توقيف قسم منهم على خلفية أحداث مرتبطة بالنزاع السوري من دون محاكمات.

ويتحدر القسم الأكبر من هؤلاء من مدينة طرابلس ذات الغالبية السنية في شمال البلاد، وهم متهمون بجرائم بينها قتال الجيش اللبناني والاعتداء عليه وتنفيذ تفجيرات.

في المقابل، طالبت قوى سياسية أخرى بأن يشمل العفو قواعد مناصريها.

فقد طلب حزب الله بأن يشمل العفو الآلاف من الموقوفين والمطلوبين الشيعة من منطقتي بعلبك والهرمل وغالبيتهم متهمون بجرائم مخدرات وسرقة سيارات.

وطالبت كذلك أحزاب مسيحية بأن يشمل العفو مئات العائلات التي فرت إلى اسرائيل مع انسحاب قواتها من جنوب لبنان في العام 2000، في ظل خشيتها من أعمال انتقامية على خلفية انتساب أفراد منها إلى «جيش لبنان الجنوبي» المتعاون مع الدولة العبرية خلال سنوات الاحتلال.

## أجواء شديدة الحرارة

**رام الله- الحياة الجديدة-** توقعت دائرة الأرصاد الجوية أن يكون الجو اليوم الخميس حارا وجافا في المناطق الجبلية شديد الحرارة في بقية المناطق، ويطرأ انخفاض طفيف على درجات الحرارة مع بقائها أعلى من معدلها السنوي العام بحدود 3 درجات مئوية، والرياح غربية الى شمالية غربية خفيفة الى معتدلة السرعة تنشط أحيانا والبحر خفيف الى متوسط ارتفاع الموج .

وغدا الجمعة يكون الجو حارا في المناطق الجبلية شديد الحرارة في بقية المناطق، ويطرأ انخفاض طفيف آخر على درجات الحرارة مع بقائها أعلى من معدلها السنوي العام بحدود درجتين مئويتين.

والسبت، يكون الجو حارا في المناطق الجبلية شديد الحرارة في بقية المناطق، ولا يطرأ تغير يذكر على درجات الحرارة.

وحذرت الأرصاد الجوية، المواطنين من خطر التعرض لأشعة الشمس المباشرة لفترة طويلة خاصة في ساعات الذروة من الساعة 11 صباحا الى 4 مساء، واشعال النار في المناطق التي تكثر فيها الاعشاب الجافة، وترك الأطفال أو كبار السن داخل المركبات المغلقة، ودعت الى الإكثار من شرب الماء والسوائل.

سؤال عالماشي | موفق مطر

## سموتريتش يهيئ لجريمة حرب في الجليل والنقب

يمكننا القول بكل ثقة إن أقوال سموتريتش حول توسيع جريمة الحرب حتى تبلغ الجليل والنقب أعظم دليل وبرهان على اقرارهم واعترافهم بأنهم مستعمرون، فهو يتحدث عن منطقتين في شمال وجنوب فلسطين التاريخية، ستبلغها (جريمة الاستيطان) ما يعني استهداف المواطنين الفلسطينيين العرب في الجليل، الذين يشكلون مع المواطنين في مدن الساحل الفلسطيني: عكا وحيفا ويافا والقدس النسبة الأكبر من اصل 25 ٪ من سكان اسرائيل باتت اصواتهم الانتخابية المتحدة في قائمة واحدة، تهدد مصائر احزاب الصهيونية الدينية وأحزاب المستعمرين.. وهذا بيت القصيد، ما يعني أن سموتريتش قد باشر بتكسير هيكل ديمقراطية اسرائيل، الذي لم يكن اكثر من صنم بلا روح او مضمون، ولا أدل على ذلك من نوايا (سموتريتش) لارتكاب جريمته الاستعمارية التالية في الجليل والنقب.

فوزير المالية في حكومة ائتلاف الصهيونية الدينية التي يرأسها بنيامين نتنياهو وبضوء اخضر منه كما تؤشر مواقفه الأخيرة جدد اعلان فخر حكومة اسرائيل بتحديها وعدوانها وتمردها على الشرعية الدولية والقانون الدولي، بإعلان صريح سبقته برامج ومخططات استعمارية صممت ونفذ كثيرها على ارض الواقع لتكون الضربة القاضية لعملية سلام ما زال العالم متمسكا بنتائجها، بما فيه الولايات المتحدة الأميركية، حيث وقعت في حديقة البيت الأبيض اتفاقية اوسلو في 13 سبتمر/ ايلول من العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل وبرعاية دولية من دول كبرى والاتحاد الأوروبي.

فسموتريتش (فرعون هذا العصر) أعلن صراحة فخره بأنه الرأس المدبر لجريمة حرب تنفذها جماعات ومنظمات الارهاب والاستعمار الصهيوني الديني، في الأراضي الفلسطيني المحتلة منذ الخامس من حزيران سنة 1967، ما يعني اسقاط الاقنعة وكشف شراكة حكومة بنيامين نتنياهو بهذه الجريمة مباشرة، رغم محاولات كثيرة للتمويه سواء بالتصريحات الصادرة عن شخصيات سياسية أو قيادات في الجيش تقلل من شأن التنسيق بين الأطراف الثلاثة لتحقيق هدف توجيه الضربة القاضية لأي امكانية بقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، فهذا الارهابي الذي يحتل منصبا يشكل عصب حكومة دولة الاحتلال (وزير المالية) والمتهم في اسرائيل بالفساد على خلفية تحويل اموال الى منظمات ومجموعات المستعمرين الارهابيين في الضفة الفلسطينية المحتلة، كانت مخصصة لسكان الشمال، يفاخر علنا بما نعتها: «ثورة الاستيطان» ويطالب بتفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية ومنع الرئيس محمود عباس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين من العودة الى مقر الرئاسة في رام الله بفلسطين بعد زيارته الى تركيا.

وكان هذا الارهابي الذي يجسد (الداعشية الصهيونية الدينية) بكل مفاهيمها وأبعادها لا يدرك أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت حقا انتزعه الشعب الفلسطيني من براثن الاحتلال، واعترف العالم به وأكثر من ذلك اصبح واقع دولة –حتى ولو تحت الاحتلال- على حدود الرابع من حزيران لسنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب وعلمها مرفوع في مقدمة اعلام 193 دولة، تعترف 157 دولة منها بدولة فلسطين، وهذا الرقم قريب جدا من عدد الدول التي تعترف طواعية او تحت الضغط والنفوذ الصهيوني باسرائيل.

لكن السموتريتش هذا يعلم ويعرف وهو على يقين أن اعداء السلام هم الذين اغتالوا اسحاق رابين رئيس حكومة اسرائيل الحائز على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات «ابو عمار» الذي حاصره شارون، ملهم بنيامين نتيناهو بالعداء المطلق للسلام، وهم الذين حاولوا اغتيال الرئيس محمود عباس ذات مرة.

ولم يتوقف تحريضهم يوما لتنفيذ هذا الاغتيال، لاعتقادهم الى حد اليقين أن مركز احترام قادة العالم لرئيس الشعب الفلسطيني وقائد حركة تحرره الوطنية، نابع من كونه رئيسا للسلام، ولاضفائه مضمونا اخلاقيا (ايمانا بالسلام) على سياسته ودبلوماسيته المنبثقة من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولثباته وتمسكه بحقوق الشعب الذي ترتكب دولة الاحتلال اسرائيل بحقه جرائم الابادة والتطهير والتهجير وكل الجرائم المخالفة للقانون الدولي.

لذا لا عجب من مسعى وزراء يمثلون المستعمرين الارهابيين في حكومة اسرائيل من الدعوة لاغتيال الرئيس الانسان، رئيس السلام الفلسطيني (ابو مازن) معنويا او جسديا، فسموتريتش وبن غفير وبضوء اخضر من نتنياهو، ينفذون مشروع منظومة الصهيونية الدينية، لبلوغ مرحلة الحرب الدينية في المنطقة (معركة هارمجيدون) كما يدعونها في ظل راية «إرهاب الدولة» علنا دون ادنى خوف من العقاب او الحساب من قضاء وعدالة الشرعية الدولية.